الفصل الرابع

التأويل

فى هذا الفصل

١- التأويل فى نظر النحاة

٢- رأى ابن مضاء فى التأويل

٣- التأويل بين جادَّة الصناعة وظاهر النص

التأويل فى نظر النحاة

معنى التأويل ومسلكه إلى النحو

التأويل فى اللغة : التدبير والتقدير والتفسير ، جاء فى القاموس : أوّل الكلام تأويلا وتأوّله : دبره وقدره وفسره ، والمعنيان الأول والثانى نصان فى رؤية الجانب الخفى للأمر ، فالتدبير والتقدير فى حاجة إلى النظر والفكر ، وكلها مما يحتاجه الجانب الخفى من الأمر لاظاهره ، وأما المعنى الثالث فعام ، لأن التفسير توضيح وإبانة سواء لما هو ظاهر أو ما هو خفى .

وقد غلب المعنى الأخير فى توضيح آيات القرآن وبيان معناها ، وأصبح التأويل فى بيان معانى القرآن يطلق بالمعنيين الأولين وهما «التقدير والتدبير» ولذلك فرق بينهما السيوطى فى «الإتقان» تفرقة لغوية بين على أساسها معناهما بقوله : التفسير : تفعيل من الفسر وهو : البيان والكشف ، والتأويل : أصله من الأوْل وهو : الرجوع ، فكأنه صرف الآية لما تحتمله من المعانى ، وقيل : من الإيالة وهى السياسة ، فكأن المؤول للكلام ساسه، ووضع المعنى فيه موضعه – وإن كان التأويل بهذا المعنى الأخير لم يستعمل فى القرآن إلا فى وقت متأخر نسبيا .

وعلى ذلك يقال : إن التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير .

وبهذا المعنى استعمل عند المفسرين والمتكلمين والنحاة ، مع التفاضى حاليا عن السابق منهم واللاحق .

* يقول أبو طالب الثعلبى فى التأويل : إنه تفسير باطن اللفظ ، مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر ، فالتأويل : إخبار عن حقيقة المراد ، ومثاله قوله تعالى (إن ربك لبالمرصاد) فتفسيره أنه من الرصد ، يقال رصدته بمعنى رقبته والمرصاد مفعال منه ، وتأويله : التحذير من التهاون بأمر الله ، والغفلة عن الأهبة، والاستعداد للعرض عليه[١] .

ولأمر ما سمى الإمام الرازى تفسيره (درة التنزيل وغرة التأويل) وقد قيل عنه «إن فيه كل شيء إلا التفسير» كما ألف فى تفسير القرآن كتابه المسمى «مفاتيح الغيب» ويقول عنه صاحب الوفيات إنه «جمع فيه كل غريب وغريبة» وهو يحتوى حقا على غرائب وعجائب فى التأويل .

فتأويل القرآن إذن هو – كما سبق – البحث عن حقيقة المراد .

ولست أدرى إن كانت مهمة المفسر أن يبحث عن حقيقة المراد مع أن حقيقة المراد فى علم الله !!

* وقد افترق المسلمون فى وقت مبكر إلى فرق مختلفة متعددة ، لكل منها تنظيماته ومبادئه سواء منها الحق والباطل ، والكل ينتسب للإسلام ، والكل يعتمد على القرآن والحديث ، ومن هنا نظر كل منها إلى الآيات والأحاديث نظرة بعيدة عن ظاهر النص ، ليؤيد بهما اتجاهه وآراءه ، وتعمقوا فى ذلك إلى حد خرج عن نطاق المعقول والمنقول .

ولعل من أوضح الأدلة على ذلك الحديث المروى عن أنس عن الرسول ، قال (إن بنى إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة ، وإن أمتى ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلى واحدة ، وهى الجماعة) .

قال البغدادى فى «الفرْق بين الفرَق» تعليقا على هذا الحديث : لقد أوّلته الفرق تأويلات تعددت بحسب ما يخدم كل طائفة – وفى تفسير أحد أئمة الصوفية – الإمام النجمى – واسمه (التأويلات النجمية) لانكاد نفهم شيئا مما يقول ، لصرف الكلام عن

---

(١) الإتقان فى علوم القرآن جـ ٢ ص ٢٩٤ .

ظاهره ، إلى أمور غيبية بعيدة .

* أما لدى النحاة فلم أعثر فيما بحثت فيه - قدر جهدى - من كتب النحو عن تعريفه ، وإن كان يمارس فى كتب النحو بطريقة عملية .

ولكن وجدت فيما نقله السيوطى عن أبى حيان فى شرح التسهيل عبارة مهمة هى نص فيما نحن فيه ، وسأورد ماذكره أبو حيان وسيتضح أنه يتفق مع تطبيقات النحاة عليه - السابق منهم واللاحق - بالمعنى الذى المذكور للتأويل عامة فيما سبق ؟ !

قال السيوطى : «قال أبو حيان فى شرح التسهيل : التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شىء ، ثم جاء شىء بخالف الجادَّة فيُتأول [١] .

فأية «جادة» تلك التى يتأول ما خرج عنها ؟

إنها ليست النطق العربى وظاهر الكلام ، بل قواعد النحو ، فما خرج عنها يجب أن يتأول حتى يعود إليها .

وعلى كل حال ، فليس هنا بيان وضع الجادة بين النصوص والأحكام - فلذلك حديث سيأتى - وإنما الذى يفهم هنا أن معنى التأويل عامة هو : صرف الكلام عن ظاهرة إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر ، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكى يوافق قوانين النحو وأحكامه .

---

(١) الاقتراح ص ٣٤ .

ولقد رجعت إلى كتاب «التذييل والتكميل فى شرح التسهيل» لأبى حيان على بن يوسف الغرناطى ، وقلبت كل أجزائه المخطوطة ، ولم أعثر على هذه العبارة بعد أن بحثت عنها قد طاقتى ، وسواء أكانت العبارة للسيوطى أو أبى حيان الذى أشار أنه نقل عنه «فهى تمثل فكرة التأويل وأساسه» وقد طبقت بهذا المعنى قبلها يقرون ، وبعدها أيضا - فهذه العبارة ليست أساس وجود فكرة التأويل ، لكنها تكشف معناه .

* * *

لكن ... هل تأثر التأويل فى النحو بالتأويل فى التفسير ؟ وإذا كان فما مداه؟ وإذا لم يكن فكيف وجد التأويل طريقه إلى النحو حتى دخل فيه واستشرى !!

* لقد وردت كلمة (التأويل) فى القرآن عدة مرات ، حصرها الإمام ابن تيمية فى سبع سور ، واستعملت فى بعض السور أكثر من مرة ، وقد فُسر فى كل تلك الآيات : بأنه الأمر العملىُّ الذى يقع فى المآل - فمثلا قوله تعالى (بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله) معناه : ولما يأتهم ما يترتب على تكذيبهم من جزاء .

* ثم وجدت كلمة (التأويل) بعد ذلك فيما روى عن ابن عمر أن النبى (ص) دعا ابن عباس ، فمسح رأسه وتَفَلَ فى فيه ، وقال «اللهم فقهه فى الدين ، وعلمه التأويل» وأن ابن عباس عندما قرأ الآية (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم) قال : أنا ممن يعلم تأويله !! .

فالتأويل الذى دعا به الرسول (ص) لابن عباس ، والذى نسب ابن عباس لنفسه أنه يعلمه ، كان مظهره فى معانى آيات القرآن التى نسبت إليه ونقلت عنه ، فالتأويل قد استعمل بهذا المعنى فى طبقة الصحابة والتابعين وطبقة بعدهما .

* حتى كان ابن جرير الطبرى فى القرن الثالث (ت ٣١٠ هـ) . وهنا ينتقل اللفظ من الاستعمال العام إلى الاستعمال المتخصص ، فيصبح اصطلاحا على المعنى السابق (التفسير) فقد سمى ابن جرير كتابه (جامع البيان فى تفسير القرآن) ويعنون لكل ما يفسره بقوله (القول فى تأويل قوله تعالى : «كذا») ثم يفسره .

* وبعد ابن جرير الطبرى تناول التفسير أصناف من العلماء منهم «النحاة والإخباريون والفقهاء والمتكلمون» وكان لهذا التهجم آثار كثيرة فى تفسير معانى القرآن - ليس هنا مجال ذكرها - وأصبح الأمر كما يقول ابن تيمية «وجعله متأخروهم عبارة عن نقل الكلام عن وضعه إلى ما يحتاج فى إثباته إلى دليل ، لولاه ما ترك ظاهر اللفظ [١] .

---

(١) تفسير المنار جـ ٣ ص ١٥٧

وهذا المعنى هو ما يتفق مع ماسبق فى تحديد معناه .

* لكن ... ألم يكن هناك صرف للآيات عن ظاهرها من قبل هذا التطور المشروح آنفا ؟ -

إن فرقة «الباطنية» من الشيعة التى تنتسب إلى «إسماعيل بن جعفر الصادق» قد ظهرت فى القرن الثانى من الهجرة ، وقد سموا بذلك - فى أحد الأقوال - «لقولهم : «إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل تنزيل تأويلا» وقد أوّلوا كثيرا من آيات القرآن بما يوافق مذهبهم فى الإمامة ومبادئهم فى الرجعة والتقيّة وغيرهما ، وقد استعملوا التأويل بمعناه الذى حدث بعد ابن جرير الطبرى ، وكان ذلك فى وقت متقدم نسبيا ، لأنهم قالوا : إن أحدا لم يفهم القرآن فى وقت التنزيل ولا بعده وإن الله وعد بتأويله ، فلا بد من انتظار من يبعثه الله تعالى بهذا التأويل !! لكنهم لم ينتظروا ، بل أولوا وحمّلوا الكلام مالا يطيق !! .

فماذا يفيد هذا العرض لتأويل التفسير فى دخول التأويل النحو ؟ وأى ظل تركه تأويل التفسير فى تأويل النحو ؟؟

إن اللقاء بين الأمرين يلمح فى نقطتين :

الأولى : ما صنعه الباطنية فى تأويلهم لآيات القرآن فى وقت متقدم نسبيا (القرن الثاني) .

الثانية : ما صنعه المؤولون من المفسرين حين أصبح التأويل يطلق على صرف الكلام عن ظاهرة فى وقت متأخر نسبيا .

والبحث فى هاتين النقطتين يتجه ابتداء إلى السؤال عن الصلة المباشرة بين تأويل التفسير وتأويل النحو ، أو بعبارة أخرى : عن السمات المشتركة فعلا بين التأويلين.

الأقرب للصواب أنه لاتوجد صلة مباشرة بينهما ، لأن تأويل النحو نشأ وتطور لظروف خاصة به - ستأتى بعد - لكن تأويل التفسير قد عاون فى ذلك من جهتين هما : الباحثون فى النحو وطريقة التناول فى التأويل .

أما الناحية الأولى فيمكن توضيحها بما يلى من الأمثلة :

* من نحاة القرن الثانى الهجرى «أبو جعفر الرؤاسى محمد بن الحسن بن أبى سارة» وهو من أعيان الشيعة الباطنية ، وكان أستاذا للكسائى والفراء ومعاصرا للخليل بن أحمد ، وقد ألف كتابا فى النحو اسمه (الفيصل) وقال : بعث الخليل إلىّ يطلب كتابى ، فبعثته إليه فقرأه - ويعلق السيوطى على ذلك بقوله «فكل مافى كتاب سيبويه (وقال الكوفى كذا) فإنما عنى به الرؤاسى هذا [١] »

فهذا أحد أئمة الباطنية ، وقد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو «الخليل وسيبويه والكسائى والفراء» فهلا يحق القول : إن مذهبه فى تفسير القرآن قد أثر فى نظرته لنصوص اللغة .!!

* من نحاة القرن الثالث وأوائل القرن الرابع محمد بن بحر الأصفهانى (٢٥٤ - ٣٢٢ هـ) وقد ألف فى القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) على مذهب المعتزلة، وقد اتخذ التأويل فى عهده صورة الصرف عن الظاهر ، ألا يحق القول أيضا : إن ذلك كان له انطباعاته فى النحو !! .

وأما الناحية الثانية وهى طريقة التأويل للنصوص ، فتتضح من آية واحدة هى قوله تعالى (ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع) فيقدر المفسرون معناها بأنه : مثل الذين كفروا وداعيهم كمثل الذى يَنعق والذى يُنعق به .

وهذا الاتجاه يماثل ما أطلق عليه سيبويه «الاتساع والإيجاز» فى قوله «ومن الاتساع قوله عز وجل (ومثل الذين كفروا ....) فلم يشبهوا بما ينعق ، وإنما شبهوا بالمنعوق به ، وإنما المعنى مثلكم ومثل الذى كفروا كمثل الناعق والمنعوق الذى لايسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز [٢] »

وهذا نفسه ما أطلق عليه المتأخرون من النحاة بعد «حذف المعطوف عليه أو المعطوف» وهو أحد مظاهر التأويل .

---

(١) بغية الوعاة ص٣٣ .

(٢) كتاب سيبويه جـ ١ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

* * *

وإذا كانت انطباعات تأويل التفسير على تأويل النحو انطباعات غير مباشرة فالسؤال ما يزال قائما - كيف دخل التأويل النحو ثم تطور ؟؟

إن التأويل - فيما أظن - قد وجد فى النحو نتيجة عاملين :

أحدهما حدد وجهتَه ، والآخر سار فيه وأوغل !!

أما **الأول** فهو أصول النحو وأما **الثانى** فهو الجهد الذهنى العميق .

فالسبب فى وجود التأويل فى النحو نظريات أصول النحو ، مثل العامل والمعمول والعلة والمعلول والقياس ، وقد نماه النظر العقلى وأبدع فيه حتى وصل به إلى درجة التعمية والإلغاز .

ويتصفح كتاب سيبويه - أول أثر نحوى باق - يتضح أن التأويل فيه يتفق مع بداية النحو ، فهو تأويل مبدئى ، ليس فيه كبير أثر للصنعة - وإليك هذا النموذج :

* قوله - عز وجل - (إا كل شيء خلقناه بقدر) فإنما جاء على (زيدا ضربته) وهو عربى كثير ، وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) إلا أن القراءة لاتخالف ، لأنها السنة [١] .

ويفعل العاملين السابقين تحول هذا التأويل السابق إلى صنعة ذهنية كما يلى :

* يقول الأشمونى فى آية (إنا كل شيء خلقناه بقدر) النصب يترجح ، لأنه نص فى عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر ، وهو المقصود ، وفى الرفع إيهام كون الفعل وصفا مخصصا و (بقدر) هو الخبر ، وليس المقصود إيهامه وجودَ شيء لا بقدر ، لكنه غير مخلوق ، ومع النصب لايمكن جعل الفعل وصفا ، لأن الوصف لايعمل فيما قبله ، فلا يفسر عاملا [٢] .

---

(١) كتاب سيبويه ص ٧٤ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ٢ ص ٨ .

فهذه الأية التى قال عنها سيبوية إنها مثل (زيدا ضربته) قد استحالت إلى جهد عميق ، لضرورة وجود العامل فيترجح النصب ، وقد استدعى هذه الضرورة فكرة عقلية هى : دفع الإبهام ، وترتب عليها أن الفعل لايكون صفة ، لأن الصفة لاتعمل ولا تفسر عاملا ، وواضح من ذلك أثر العامل والنظر العقلى .

وبعد : فالتأويل وجد فى النحو نتيجة نظر عقلى عميق ، كانت له أسبابه غير المباشرة من تأثر الباحثين فى النحو بطريقة الباحثين فى العلوم التى صاحبته وعاصرته وبخاصة تأويل التفسير ، أما أسبابه المباشرة حقا فهى الأصول النحوية الأخرى حيث اعتصر النحاة النصوص اللغوية اعتصارا : لنتوافق مع تلك الأصول !!

مظاهر التأويل فى النحو

أهم مظاهر التأويل فى النحو أربعة أمور (الحذف - الاستتار - صوغ المصدر - التقدير فى الجمل والمفردات)

أولا : الحذف

ربما كان الحذف أهم مظهر من مظاهر التأويل ، وقد تحدث عنه ابن جنى فى (الخصائص جـ ٢ ص : ٣٦٠ وما بعدها) تحت باب عام عنوانه (باب فى شجاعة العربية) وقال : إن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف - وحصر أهم صنوفه فى الآتى :

حذف الجملة الفعلية لا الاسمية

علل ابن جنى لذلك بأنها تشابه المفرد ، حيث إن الفاعل فى كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو (ضربت) و (حبذا) وليس كذلك المبتدأ والخبر.

وقد حذفت الجملة الفعلية فى الآتى :

* القسم : مثل (والله لا فعلت) وأصله : أقسم بالله .

* الأفعال فى الأمر والنهى والتحضيض : نحو قولك (زيدا) إذا أردت (اضرب زيدا) ومنه (إياك) إذا حذرته ، و (الطريق الطريق) و (هلا خيرا من ذلك) .

* حذف الجملة من الخبر -المقصود الخبرية - ، نحو قولك (خير مقدم) أى (قدمت خير مقدم)

* الشرط [١] : مثل (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر) .

* المعطوفة [٢] : مثل (فقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت) أى (فضرب

---

(١) المقصود ما يشمل جملة الشرط والجزاء .

(٢) المقصود ما يشمل جملة العطف مطلقا عاطفة أو معطوفة .

فانفجرت)

حذف الاسم :

وأهم ذلك الآتى :

* المبتدأ والخبر : وذلك كثير ، كقوله تعالى (لم يلبثو إلى ساعة من نهار بلاغٌ) و(طاعةٌ وقولٌ معروف) .

* المضاف : مثل (ولكن البر من اتقي) وأبو الحسن - الأخفش - لايرى القياس عليه .

* المضاف إليه : مثل (لله الأمر من قبل ومن بعد)

* حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه : مثل (أن اعمل سابغاتٍ) وأكثر ذلك فى الشعر ، لأن القياس يكاد يحظره .

* الصفة: مثل ما حكاه صاحب الكتاب من قوله (سير عليه ليلٌ) أي: (ليل طويل).

* المفعول به ، مثل (وأوتيت من كل شيء) أى : شيئا .

* المعطوف والمعطوف عليه : روينا عن أحمد بن يحيى - ثعلب - أنهم يقولون (راكب الناقة طليحان) أى (والناقة) وتقول (الذى ضربت وزيدا جعفر) تريد (الذى ضربته وزيدا)

* حذف المستثنى : مثل (جاءنى زيد ليس إلا)

* خبر إن مع النكرة خاصة ، مثل :

إن مَحـــلا وإن مُـرتحلا * وإن فى السفر إذ مضوا مهَلا

* خبر كان مثل قول الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا * تميما ببطن الشام أم متساكر

تقديره (أكان سكران)

* الظرف مثل قول طرفة

إذا متُّ فانعينى بما أنا أهله * وشقى علىّ الجيبَ يا ابنة معبد

تقديره (إذا مت قبلك)

* المنادى : فيما أنشده أبو زيد من قوله :

فخير نحن عند الناس منكم * إذا الداعى المثوّب قال يالا

(أى : لبنى فلان)

* المميز : إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به ، وذلك مثل (عندى عشرون ، واشتريت ثلاثين)

حذف الفعل وحده

وذلك أن يكون الفاعل مشغولا عنه مرفوعا به ، وذلك كقوله تعالى (إذا السماء انشقت) وقوله تعالى (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى)

حذف الحروف

قال ابن جنى : «أخبرنا أبو على رحمه الله قال : أبو بكر : حذف الحروف ليس بالقياس ، قال : وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا ، واختصار المختصر إجحاف به» .

هذا هو القياس ، ومع ذلك قد حذفت ، ومن ذلك :

* حذف حرف العطف ، مثل ما أنشد ابن الأعرابى :

وكيف لا أبكى على عَلاتى * صبائحى ، غبائقى ، قيلاتى

(أى صبائحى وغبائقى)

* ما كان يعتاده رؤية إذا قيل له : كيف أصبحت ؟؟ فيقول (خيرٍ عافاك الله)

* ومن أبيات «الكتاب» المنسوبة لحسان بن ثابت :

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

(أى : فالله يشكرها)

* حذف همزة الاستفهام : مثل :

ثم قالوا تحبها ؟؟ قلت بَهرا * عدد القطر والحصى والتراب

(أى أتحبها؟)

والتحفظات لصحة الحذف وتقدير المحذوف يقررها أيضا ابن جنى فى عبارتين : الأولى : «وإن كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد ، فأما حذفه إذا لم يُرَد فسائغ لا سؤال فيه [١] »

والثانية : بدأ بها الحديث عن هذا الموضوع وهى : «وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب فى معرفته [٢] »

فالمحذوفات وتقديرها ترتبط لدى النحاة بأمرين : إرادة المحذوف والدليل عليه معنويا أو لفظيا .

ثانيا : الاستتار

الاستتار أو الإضمار هو المظهر الثانى من مظاهر التأويل ، وهو صنفان :

أ- الضمير المستتر ، سواء أكان مستترا وجوبا مثل (أوافق - نغتبط) أو جوازا مثل (محمد قام) .

ب- إضمار (أنْ) فى نصب الفعل المضارع ، سواء أكان ذلك عن طريق الوجوب بعد «لام الجحود أو حتى أو فاء السببية وواو المعية» أو عن طريق الجواز بعد «اللام التى ليست للجحود ، وكذلك الواو والفاء وثم وأو إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل» أو عن طريق الشذوذ فى غير هذه المواضع - ويلاحظ أن إضمار (أن) فى كل تلك الموضع قد منعه بعض النحاة .

---

(١) الخصائص جـ ٢ ص ٣٧٩ .

(٢) الخصائص جـ ٢ ص ٣٦٠ .

ثالثا : صوغ المصدر

وذلك بواسطة حروف الموصول أو حروف المصادر، وأهمها خمسة (أنّ - أنْ - كى لو - ما) فهذه الحروف مع ما دخلت عليه تؤول بمصدر يقع بحسب ما يقتضيه السياق .

هذا : ويذكر أن «الصبان» قد نقل «أن المصدر الصريح والمؤول مختلفان وبينهما فروق ذكرها [1] » .

رابعا : التقدير فى الجمل والمفردات

هذا هو المظهر الرابع والأخير من أهم مظاهر التأويل فى النحو، وهى باختصار:

أ- الجمل التى لها محل من الإعراب ، ويبدو التأويل فيها فى جعلها محلا لمفرد كان حقه أن يكون فى مكانها ، وهى خمسة (الخبر - المفعول فى باب ظن - جواب شرط جازم - حال - تابع) .

ب- المجرور بحرف الجر الزائد مثل (وما ربك بظلام للعبيد) .

جـ- تأويل المعانى الشكلية لتوافق المعانى الدلالية ، ثم يترتب على هذه المعانى المفترضة أحكام نحوية ، ومثال ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس - وغير ذلك .

---

(١) انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ ١ ص ١٨٦ .

رأى ابن مضاء فى التأويل

التأويل ومظاهره عند ابن مضاء

لم يبحث النحاة موضوع التأويل بحثا مباشرا فى كتب أصول النحو ، وربما كان السبب فى ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة فى أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا ، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد .

ومنشأ هذا – فيما أظن – أنهم اعتبروا التأويل أثرا لشيء آخر ، اعتبروه مظهرا لأفكار النحو الأخرى التى وجِّهَتْه ، وعمل النظر الذهنى عمله فى إطارها ، فاستفحل التأويل بذلك واستشرى ، ولذلك انصرف النحاة حتى الأصوليون عن الحديث عنه على أنه أصل نحوى له دوره الفعال فى كثير من قضايا النحو ومسائله .

وابن مضاء لم يتعرض أيضا للتأويل بطريقة مباشرة ، بل تعرض لمظاهره فقط – وربما كان مرجع ذلك إلى أنه فى كتابه مرتبط فى نقاشه بما ناقشه النحاة ، فسار معهم فى طريقتهم ، ثم افترق عنهم بعد ذلك فى الرأى .

على أن هذا الفهم فى توضيح الموضوع لا يمنع من أن فكرة التأويل – كما حددت ، وكما هى فى تطبيقات النحو – هى الفكرة نفسها التى تختبيء خلف مظاهر التأويل التى تحدث عنها ابن مضاء ، فوقف منها موقفا مخالفا لما أجمع عليه النحاة .

وإذا جاز سبق النتيجة التى ستتضح بعد عرض مظاهر التأويل فى رأى ابن مضاء فوضع فهم النحاة للتأويل فى جانب وفى جانب مقابل منهج ابن مضاء فى النظرة

للنص ، اتضح منذ البداية أنهما متعارضان تماما ، ذلك أن النحاة يجعلون القواعد والأقيسة هى «الجادّة» وأن النصوص اللغوية يجب أن تخضع لتلك الجادّة – أما ابن مضاء فعلى العكس من ذلك ، لأن النطق العربى لديه هو «الجادّة» وما عدا ذلك فرع عنه ويجب أن يخدمه –

وربما كانت بداية النحو متفقة مع منهج ابن مضاء ، لكن حين تأخر الزمن به فقد تلك البداية الطيبة ، وهنا وجد التأويل ، وفى ذلك أيضا يختلف ابن مضاء مع النحاة فى النظرة وفى التطبيق .

رأيه فى الحذف

كلمتا (مضمر ومحذوف) و (وإضمار وحذف) تتبادلان التعبير عما يفهم من موضوع الحذف لدى النحاة ، وكأنما تنبه ابن مضاء لتوارد هذين اللفظين بهذا المعنى ، فحاول – بعد أن عرض رأيه فى الموضوع – أن يجد لدى النحاة تفرقة بينهما على احتمالين :

الأول : « المضمر هو مالا بد منه ، والمحذوف ما قد يُستغنى عنه»

وقد رد ابن مضاء ذلك بأن تحديد الإضمار هنا غير دقيق ، إذ قد يطلق على الحذف ، وذلك أنهم «يقولون : هذا انتصب بفعل مضمر لايجوز إظهاره ، والفعل الذى بهذه الصفة لابد منه، لا يتم الكلام إلا به» فأيهما إذن يطلق عليه اسم المضمر ، الذى لايجوز إظهاره ! أو الذى لابد منه ! فهذا التحديد إذن غير دقيق !!

الثانى : «المضمر الأسماء ، والمحذوف والأفعال ، ولا يقع الحذف إلا فى الأفعال والجمل لا فى الأسماء»

وقد رد ابن مضاء ذلك بأن هذه التفرقة غير ملتزمة فى المجال العلمى» فهم يقولون فى قولنا (الذى ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره (ضربته) والضمير اسم بلا شك.

والحقيقة أن هذا التحديد يتناقض مع ماجرت عليه كتب النحو تماما ، فقد أطلقوا الحذف على كثير من الأسماء .

إذن التفريق بين اللفظين – إضمار وحذف – على أساس المحذوف أو نوعه

لايصلح أساسا دقيقا لهما عند ابن مضاء وفى واقع الأمر ، ولذلك اقترح ابن مضاء وجها ثالثا كان من الممكن أن يصلح أساسا للتفريق بينهما «فإن فرق بينهما بما هو مقطوع أن المتكلم أراده وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز ألا يريده فهو فرق ، ولكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتى موافقا لهذا الفرق»

ومع أن ابن مضاء قد اقترح هذا التفريق فإنه لايطبقه فى عرض آرائه، إذ يختلط لديه هو أيضا التعبير بكلمتى «الحذف والإضمار» كما استعملهما النحاة دون تفريق (١) .

* * *

وآراء ابن مضاء فى الحذف أو الإضمار تعرض فى مستويات ثلاثة : مناقشة الفكرة من النص اللغوى - مناقشتها من نفس المتكلم - انطباق رأيه على النظرة إلى النص .

(أ) فمن ناحية النص قسم المحذوفات إلى أنواع ثلاثة :

الأول : محذوف لا يتم الكلام إلا به، حذف لعلم الخاطب به ، كقولك لمن رأيته يعطى الناس (زيدا) أى (أعط زيدا) وقد ضرب له كثيرا من الأمثلة فى القرآن ، ومنها (يسألونك : ماذا ينفقون ؟ قل : العفوَ) وعلق عليه أخيرا بقوله «والمحذوفات فى كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا ، وهى إذا أظهرت تم بها الكلام ، وحذفها أوْجز وأبلغ» .

الثانى : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيًّا كقولك (أزيدا ضربته) قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيدا) ومسئولية هذا النوع من الحذف تعود بصفة خاصة إلى فلسفة العامل ، فليس للنحاة دليل عليه إلا قولهم : إن (زيدا) لابد له من ناصب ، إن لم يكن ظاهرا فمقدر ، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار ، وقد علق على ذلك أخيرا

---

(١) الموضوع فى الرد على النحاة ص ١٠٥ - ١٠٦ .

بقوله: «ويااليت شعرى ما الذى يضمرونه فى قولهم (أزيدا مررت بغلامه) وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر والقول تام مفهوم»

الثالث : مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا (ياعبدالله) فإذا أظهر الفعل ، تغير الكلام عما كان عليه وصار النداء خبرا ، إذ التقدير (أدعو عبدالله)

ويلاحظ على هذا التقسيم مصداق ما تقدم من أنه استعمل اللفظين «مضمر ومحذوف» بمعنى واحد ، وأنه اتخذ النص اللغوى أساسا لتقسيمه ، فالنوع الذى يحتاجه الكلام ولا يتم إلا به مقبول ، وإنما حذف إيجازا واختصارا ، وهو بهذا يعترف بهذا النوع من الحذف ، والنوع الثانى مرفوض ، لأن الكلام تام دونه وإن ظهر كان عيًّا، والأخير يغير الجملة ومعناها - إذا ظهر - فهو أيضا مرفوض .

(ب) ومناقشة الحذف بناء على ما فى نفس المتكلم تتجه إلى النوعين الأخيرين فقط اللذين رفض فيهما الحذف والإضمار ، وهى مبنية على ترديد منطقى اتخذ وسيلته ما فى نفس المتكلم عما يدعى النحاة أنه مضمر قال : «فهذه المضمرات التى لايجوز إظهارها لاتخلو من أن تكون معدومة فى اللفظ موجودة معانيها فى نفس القائل ، أو تكون معدومة فى نفس القائل كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة فى اللفظ -

فإن كانت لا وجود لها فى النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود فى القول ، فما الذى يَنصب إذن ؟ وما الذى يُضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال!! .

فإن قيل : إن معانى هذه الالفاظ المحذوفة موجودة فى نفس القائل وإن الكلام بها يتم وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا، لزم أن يكون الكلام ناقصا وألا يتم إلا بها، لأنها جزء منه، وزدنا فى كلام القائلين ما لم يلفظوا به ولا دلنا عليه دليل إلا ادّعاء أن كل منصوب فلا بد له

من ناصب لفظى [١].

ومناقشة الحذف بهذا المستوى ترضى الذهن والمنطق ، إذ تعتمد على وجود اللفظ فى النفس أو نفيه مع إبطال كلا الاحتمالين ، وقد انحازت فى جزئها الأخير للنص واعتمدت عليه فيما لو كان المحذوف موجودا فى نفس القارئ دون أن يكون له دليل من اللفظ ، إذ يكون الكلام ناقصا ولا يتم إلا بها ، وبذلك ندعى على المتكلمين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل إلا فلسفة العامل ، وهذا ما يعطى تلك المناقشة - بصرف النظر عما بنيت عليه - صفة لغوية .

(جـ) من هذا العرض السابق يتلخص رأى ابن مضاء فى أمرين :

الأول : اعترف بالحذف الذى يعلمه المخاطب ، وسماه إيجازا واختصارا بناء على أن الكلام فى حاجة إليه وأنه لايتم إلا به .

الثانى : رفض ما عداه بناء على أن النص لايقبله ، فبعضه إن ظهر كان عِيًّا، وبعضه إن ظهر تغيرت الجملة ، وقد أيد ذلك بمناقشة الإضمار فى نفس المتكلم بطريقة منطقية .

رأيه فى الاستتار

تقدم أن الاستتار فى النحو يكون فى أمرين (الضمير المستتر ، و«أنْ» المضمرة) وقد قدم ابن مضاء حَلاًّ لاستتار الضمير فى كل من المشتقات والفعل

كما وضع الجملة التى ترد فيها (أنْ) مضمرة وضعا لا إضمار فيه مقتصرا على «الفاء والواو» اللتين ادُّعى الإضمار بعدهما لِـ (أنْ) مشيرا إلى أنهما نموذجان لغيرهما من الحروف التى تضمر بعدها .

(أ) أما استتار الضمير فى المشتقات فقد وضع له الحل وناقش النحاة - وقد اعتمد فى وضع الحل على شكل الصيغة ، وفى المناقشة على إبطال منشأ الفكرة .

---

(١) هذا الموضوع فى : الرد على النحاة ص ٥٨ وما بعدها .

والحل الذى قدمه فى غاية الوضوح ، فأسماء الصفات التى ادعى استتار الضمير فيها تدل على الصفة وعلى صاحب الصفة «وإذن كان (ضارب) موضوعا لمعنيين ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا (زيد ضارب عمرا) «فضارب» يدل على الفاعل غير مصرح به ، «وزيد» يدل على اسمه ، فياليت شعرى ما الداعى إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فصلا» .

لقد تنقل فى هذا الاستشهاد بين مثالين ، ليؤكد أن الاسم المشتق يدل بنفسه على ما ادعى له الإضمار ، المثال الأول هو (ضارب) وحدها ، وهى تدل على الضرب وعلى فاعله ، فإذا دخلت فى جملة (زيد ضارب عمراً)بقيت لها الدلالة نفسها وكانت دلالة (زيد) على اسم هذا الفاعل .

* * *

والذى دعا النحاة إلى القول بالإضمار أمران : أحدهما يعود إلى العامل والآخر يعود إلى القياس العقلى ، وقد تقدم أن وجود التأويل عامة فى النحو – ومنه الاستتار – كان منشؤه أفكار النحو الأخرى من قياس وعامل وغيرهما

والمهم هنا أن ابن مضاء قد ناقش هذين الأساسين وأبطلهما ، ليسلم له الحل الذى قدمه عن الاستتار فى المشتقات .

* يقول عن الأساس الأول : «قالوا : إنها ترفع الظاهر فى مثل قولنا (زيد ضارب أبوه عمرا) فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه ، وقد بطل ببطلان العامل – كما سيأتى – أنها ترفع الظاهر» .

فهى ترفع الظاهر فحقها أن ترفع المضمر، أما عند ابن مضاء فهى لاترفع الظاهر ولا المضمر ، لأنه لا عمل ولا عامل عنده – وسيأتى ذلك .

* ويقول عن الأساس الثانى : الدليل عليه – يقصد الضمير المستتر عند النحاة – ظهوره فى بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه فى قولنا (زيد ضارب هو وبكر عمرا) وكذلك سمع العرب (مررت بقوم عرب أجمعون) فولا أن فى (عرب) ضميرا

مرفوعا، لما جاز رفع (أجمعون) .

فالأساس هنا هو القياس العقلى ، قياس غير المعطوف على المعطوف ، وقياس غير المؤكد على المؤكد ، ليضمر فى هذا كما يضمر فى ذاك ، وابن مضاء لا يعترف بالقياس العقلى - وقد تقدم رأيه فى ذلك - وإذن فمن البديهى ألا يعترف بما بنى عليه من الاستتار.

* والمناقشات التى أدارها ابن مضاء لإبطال هذا الأساس كثيرة ومتشعبة ، والعنصر البارز فيها هو إبطال «فكرة الظن» التى بُنى عليها هذا القياس ، وقد ألح على هذه الفكرة فى غالب المناقشة إلحاحا شديدا ، ومن ذلك قوله ، عنها «والمتكلم لاينوى الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئا مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ولا داعى للمتكلم إلى إثباته وإثباته عىّ [1] !!» .

وبإبطال فكرة الظن وغيرها عن هذا القياس ينهار أيضا هذا الأساس الثانى الذى بنى عليه الاستتار فى المشتقات ، كما انهار الأساس الأول .

(ب) وقد أثار فى حديثه عن الاستتار فى الفعل النقطتين اللتين أثارهما عن المشتق ، فقدم حلا يعتمد على شكل الصيغة ، وناقش ما قاله النحاة عن الاستتار مبطلا منشأ الفكرة لديهم .

أما الحل فقد قدم بين يديه ما هو مشهور من تقسيم الدلالة إلى نوعين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ودلالة لزوم ، والفعل يدل على «الحدث والزمان» وهذه دلالة لفظية بلا خلاف ، وأما دلالته على «الفاعل» فقد اضطرب العلماء فى دلالة الفعل عليها بين اللفظ واللزوم .

والنحاة قد اختاروا الرأى الثانى - دلالة اللزوم - ولذلك أضمروا الفاعل فى الفعل، وقالوا باستتاره -

---

(١) هذا الموضوع فى : الرد النحاة ص ١٠٠ - ١٠١ .

أما ابن مضاء فقد اختار الرأى الأول ، فدلالة الفعل على الفاعل عنده لفظية ، وبذلك يقدم الحل دون استتار - يقول «فإن قيل فما الصحيح فى دلالة الفعل على الفاعل؟ قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من الياء فى (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى (اعلم) أنه متكلم ، ومن النون فى (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء فى (تعلم) أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الاشتراك هنا كما وقع فى (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل ، وتعرف من لفظ (عَلِم) أن الفاعل غائب مذكر - وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل عليه»

والذى يفهم من قوله الياء فى (يعلم) الخ .. أنه ليس المقصود مجرد الياء أو النون فقط ، بل المقصود شكل الصيغة ، وهذه الحروف تفرق بينها فى المضارع ، ولذلك حين تحدث عن الماضى قال : وتعرف من لفظ (علم) فذكر الصيغة صراحة .

* * *

أما مناقشته النحاة فقد دارت حول الأسس الثلاثة التى بنوا عليها القول بالاستتار فى الفعل وهى «القول بدلالة الفعل على الفاعل دلالة لزوم - وفلسفة العامل - والقياس العقلي» وقد أبطل هذه الثلاثة ، ليسلم له الحل الذى قدمه عن الاستتار فى الفعل .

أما الأول فقد أبطله بمثل الترديد المنطقى الذى قدمه فى الحذف الذى لايحتاجه النطق ، فإما أن يكون فى نفس المتكلم ضمير أولا ، والاحتمالان باطلان ، فبطل أساس القول بالاستتار على جهة اللزوم .

* أما الأساس الثانى لقول النحاة بالاستتار فقد «قالوا : فى مثل (زيد قام) إن فى (قام) ضميرا فاعلا، وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لايتقدم ، ولا بد للفعل من فاعل ، وقولهم هذا لايخلو من أن يكون مقطوعا به أو مظنونا، فإن كان مظنونا فأمره أمر الضمير المدعى فى اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعا به صح هذا الإضمار»

ولا أدرى من أين يأتى هذا القول بالقطع واليقين !! إنه قول مظنون ، والظن لاقيمة له فى رأى ابن مضاء - والذى فهمته عن هذا الترديد ليس ذكر احتمالين يمكن لكل

منهما أن يكون له اعتباره ، بل هو احتمال واحد ، والآخر ذكر بطريق المقابلة مع عدم إمكان تحققه ، وربما كان فى ذكره دلالة على السخرية أكثر من دلالته على اليقين ، فهذه الفلسفة التى دعت النحاة للقول بالاستتار لاقيمة لها أيضا .

* أما الأساس الثالث للنحاة ، فيتضح من قولهم : «فما تصنع بقولهم (أنت قمت) و (أنا قمت) لم يفنهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيرا ؟؟ قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعى ، ولعله يكتفى فى الغائب بالظاهر المتقدم ولا يكتفى به فى غيره [1] »

وواضح هنا أن الأساس هو القياس العقلى الذى رفضه ابن مضاء جملة فيما تقدم فى مكانه ، وطبق عليه هنا فى قياس الغائب على المتكلم أو المخاطب .

جـ- إضمار (أنْ)

يعتبر حديث ابن مضاء عن إضمار (أنْ) بعد «الفاء والواو» نموذجا لغيرهما من أدوات نصب الفعل «ليتسدل بهما على غيرهما، ويعلم أن ما أضمروه لايحتاج إليه فى إعطاء القوانين التى يحفظ بها كلام العرب» وهما نموذجان للتطبيق المعتمد على شكل الجملة ، ومن ذلك كان الحل الذى قدمه ، وهو حل سهل واضح لاتعقيد فيه ولا استتار «فالفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء : «الأمر والنهى والاستفهام والنفى والعرض والتمنى والتحضيض والدعاء»

فالفعل ينتصب بعدها فى الجملة التى تقع فيها جوابا لأحد هذه الثمانية ، فهى لاتنصب الفعل ولا تنصبه (أنْ) مضمرة .

«الواو ينصب ما بعدها فى غير الواجب، ومعناها فى النصب معنى (مع[2])» فالفعل ينصب بعد الواو إذا كانت بمعنى (مع) فهى لاتنصب ولا (أن)

---

(١) هذا الموضوع فى : الرد على النحاة ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٢) هذا الموضوع فى : الرد على النحاة ص ١٣٧ - ١٤٢ .

مضمرة بعدها، وهذا هو الحل الذى قدمه لمشكلة إضمار (أن) وقد ساق له ما يؤيده من الأمثلة والشواهد .

وبمقابلة هذا الحل بالأساس الذى قال النحاة من أجله بالإضمار ينهار هذا الأساس وما بنى عليه ، ذلك أن الإضمار قد دفع إليه لدى النحاة فكرةُ العمل ، أو بعبارة أدقّ : أحد قواعد العامل الفلسفية وهى : «كل معمول لابد له من عامل» وهذه الحروف لاتعمل فى الفعل لأنها حروف جر أو عطف ، فلا بد من الإضمار، وليكن ما يضمر فى نصب الفعل (أنْ) فهى أم الباب !! وفى حل ابن مضاء لا عامل ولا عمل ، فالفعل منصوب بعد هذه الأحرف ، ولا شيء غير ذلك ، فليس ثمة ما يدعو إلى الإضمار .

رأيه فى صوغ المصدر

مظهر آخر من مظاهر التأويل ، حيث تصرف جملة عن ظاهرها إلى جملة أخرى وهذه الجملة الأخرى تنسب لها – فى رأى النحاة – الأحكام الشكلية والدلالية ، أما الجملة التى حدث منها التأويل فهى وسيلة للوصول إلى الأخرى .

* وقد فرق ابن مضاء بين الجملتين – قبل التأويل وبعد التأويل – بأن لكل منهما استقلاله ، واعتمد فى هذه التفرقة على ناحية الدلالة ، ناحية المعنى فالنحاة «ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف (بأنْ) ويقدرون (أنْ مع الفعل) بالمصدر ، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف ، وإذ فعلوا ذلك كله ، لم يُرَدْ معنى اللفظ الأول [١]» .

لقد أورد ابن مضاء هذا الاستشاد السابق فى إضمار (أن) بعد (الفاء والواو) وعطف مصدر منسبك على مصدر متوهم ، وقد حلل فى ذلك المثال المشهور (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يجعله النحاة وسيلة لمثال آخر هو (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا الآخر هو الصورة النهائية التى يسعى المثال الأول جاهدا ليصل إليه ، حيث يضع لديه مسئولية الأحكام الشكلية والدلالية ،

ولكن ابن مضاء لايرضى بهذا الخلط بين الاثنين ، حيث يتسلق أحدهما على كتفى الآخر ويستبد به ، فيفقده خواصه واستقلاله ، ذلك أن معنى المثالين مختلف ، فمثال (ما تأتينا فتحدثنا) يختلف فى معناه عن الصورة التى أولها النحاة (ما يكون منك إتيان فحديث)

الأول يؤدى أحد معنيين : إما نفى الإتيان فينتفى الحديث ، فالحديث لايكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان ، لم يكن الحديث ، أو كما مثل له بقولهم (ما تأتينا فكيف تحدثنا) وإما وجود الإتيان مع تقييده بما بعد الفاء ، ويمثل له بقولهم (ما تأتينا محدثا) أى أنك تأتى ولا تحدث –

---

(١) الرد على النحاة ص ٩٠ .

هذان المعنيان لايؤديهما المثال المؤول (ما يكون منك إتيان فحديث) .

* لقد بنى النحاة رأيهم فى ذلك على أساس فلسفة العامل : إذ العوامل فى حاجة إلى معمولات تقع مواقع الإعراب ، والأصل فى هذه المعمولات أن تكون مفردة ، لتقبل الموضع وأحكامه ، فكان التأويل ،

وابن مضاء لايعترف بالعامل وفلسفته ، فرفض التأويل ، وفرق بين الصورتين ، لكن جاء تفريقه على أساس الدلالة .

«فى ضوء علم اللغة الحديث»

* * *

التأويل بين جادة الصناعة وظاهر النص

النص اللغوى بين التأويل والوصف

النص اللغوى الذى هو موضوع الدراسة من الجانبين – النحاة وابن مضاء – قد تناوله النحاة بالتغيير والتبديل والبحث عما وراء السطور ، وتمثل اجتهاد ابن مضاء فى الدعوة إلى تناوله كما هو بلا تأويل ولا تبديل .

هذان الموقفان يمثلان طرفى القضية فى النزاع حول النص بين القدماء وابن مضاء ، وهما أنفسهما موضع التفسير هنا فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

التأويل – كما حدد فيما سبق – يقلب الحقائق لأن العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها وبيان خواصها والوصول إلى القاعدة عن طريقها ، بل انقلبت إلى نوع من التمرين الذهنى لتأويل ما أشكل على القاعدة منها ،فبدل أن يكون الأمر ملاحظة المادة اللغوية لبيان صفاتها ، أصبح فرضا للقاعدة على المادة ، أو بعبارة أوضح : أصبح فرضا للأقيسة على الأمثلة .

وطابع الدراسة اللغوية – فى القرن العشرين خاصة – لم يعد يُعنى بغير المادة اللغوية أساساً للوصف ، أما التأويل فإنه يباين ذلك تماما ، لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر ، وافتراض حروف فى مادة الكلمة وصيغ لكلمات وجمل كاملة – وكل ذلك من عمل الذهن وعلى أساس القواعد !! .

– المنهج الوصفى – كما سبق – يعتمد على دراسة اللغة دراسة خالصة ، وخلوص هذه الدراسة يعنى ناحية إيجابية فى تناول الأشكال اللغوية كما تبدو ، حيث تدرس بصورتها التى هى عليها ، ويعنى أيضا خلوصها من الأفكار الذهنية والفلسفية

ومناهج التفكير الأخرى التى يستخدم المؤول اللغة لتتفق معها .

فمن الوصايا التى تؤخذ فى الاعتبار فى المنهج الوصفى أن يقيم الباحث بحثه على أسس شكلية لاتصورية [١] أو فلسفية - وهذه الأسس الشكلية هى ما فى اللغة نفسها من تصنيفات لصيغها وجملها والوظائف التى تؤديها هذه الصيغ والجمل حسب العلاقات المتبادلة بين الأشكال فى النظم النحوية الخاصة بكل لغة .

وإذا قوبل هذا المبدأ بما يقوم عليه التأويل من ظنون وتصورات اتضح عدم التوفيق فى اتخاذه وسيلة علمية تطبق فى دراسة اللغة .

- لقد أجهد النحاة النصوص بالتأويل ، لأنه خلطوا بين أمرين من الحق أن يفرق بينهما ، وهما «المعنى الشكلى ، والمعنى الفلسفي» فقد جعلوا الأخير أساسا لما يجب أن تؤديه النصوص ، فإذا لم تؤده استكملت بالفروض والظنون .

فالحدث لابد له من محدث فى الواقع ، فإذا وجد الفعل فى اللفظ ، فلابد أن يستكمل بالفاعل ، وهنا يأتى التقدير ، والإسناد لايكمل فى الواقع إلا بوجود مسند ومسند إليه ، فإذا غاب أحدهما من الجملة فلا بد من تقديره .

يقول «Bloomfield» أى تركيب تام يمكن وصفه - بعيدا عن المعنى - فى حدود هيئته المكونة له مباشرة ، ومظاهره النحوية «Toxemes» التى بها ترتب تلك الهيئة النحوية» [٢]

والمعنى الفلسفى لايدخل فى منهج البحث فى اللغة ، لأن اللغة تستقرأ بالحس . ولا تخضع للذهن ، والمعنى الذى يتناولها به الدارس هو معناها هى ، لا معنى الواقع ، فدراستها تقوم على الشكل لا على الحدس والتخمين ، ولعل هذا التفريق بين هذين النوعين من المعنى فى دراسة اللغة يكشف عن مدى تحكم التأويل واتخاذه وسيلة للبحث ، إذ يقوم على أساس غير موضوعى فى دراسة اللغة وهو الحدس والتخمين ، واللغة نظم

---

(١) Papers in Linguistics, P . 223.

(٢) Bloomfield, Language, P. 167

اصطلاحية يستخدمها الإنسان فى حياته فيستعملها فى أغراضه ، أو يدرس هذه النظم التى تطلعه عليها .

- وكما يباين التأويل النهج العلمى الصحيح وطبيعة دراسة اللغة يباين أيضا واقعها، فواقع اللفظة هو حروفها المنطوقة بالفعل لا الملحوظة فى الذهن ، وواقع الجملة هو العلاقات بين أجزائها التى تظهر فى السياق لا التى يفترضها التخيل «فالكلمة التى يلحظها النحوى ويقدرها ليست بكلمة على الإطلاق ، والحركة التى يتصورها فى آخرها ليست بحركة أيضا ، والنحاة فى هذا كمن يتخيل وجود الطلاب ، فيعقد امتحانا ويوزع كراسات الإجابة وأوراق الأسئلة لمجرد هذا الخيال [1] » .

وقد يكون هذا الخيال مضحكا وباعثا على الرثاء لمن يقوم به ، ولكنه تجسيد يتفق تماما مع ما يصنعه النحاة فى التأويل .

إن التقدير يعمل فى الخيال ، واللغة واقع منطوق يدرس ، وقد اختار النحاة الجانب الأول فطبقوه ما شاء لهم الخيال التطبيق ، مع أنه لايتفق مع واقع اللغة !!

- والعملية الكلامية التى نتفاهم بها ونعبر عن انفعالاتنا وأفكارنا - هذه العملية السهلة التى تنساب على ألسنتنا وعلى أسماعنا فى غاية التعقيد من الناحية العقلية ، إذ يقوم الذهن أولا بعملية تحليلية «Analytic» يميز بها العناصر المختلفة التى يتكون منها الكلام ، ثم عملية تركيبية «Synthetic» حيث تحدث العلاقة بين العناصر المحللة، ليؤدى كل ذلك فى النهاية إلى الصورة اللفظية التى ننطق بها .

هذه العمليات العقلية تتم فى غاية السرعة ، إذ تصبح بالنسبة للمتكلم عادة من عاداته ، تماثل عاداته الاجتماعية الأخرى كالأكل وغيره ، والدارس اللغوى مجال عمله هو الصورة اللفظية المؤلفة ، أما ما سبق ذلك من عمليات عقلية فإنه لايهمه أن يعرفه ، لأنه ليس من عمله ، فالكيفيات المتنوعه هى التى تفرق بين اللغات وتدخل فى حدود علم اللغة ، وهى وإن كانت نتيجة أعمال عقلية مختبئة ، لكن هذه الأعمال العقلية لاتدخل فى حدود وعينا -

---

(١) دراسات نقدية فى النحو العربى ص ٥٢ .

ومن ذلك يتضح أن بحث النحاة العرب عن العمليات العقلية التى تسبق الصورة اللفظية أدى بهم إلى التأويل والتبديل فيها، مع أن ذلك ليس من اختصاص دارس اللغة.

- فاللغة منظمة من الرموز التى يؤدى كل رمز منها دلالته «الجراماطيقية أو المعجمية والدلالية» حسبما يقرره العرف الاجتماعى ، ومن الممكن أن تفهم دلالات كثيرة من رمز واحد ، لأن العرف ارتضاها كذلك ، ومهمة الدارس أن يصف استعمالات هذه الرموز ودلالتها حسبما تظهر له ، فإذا ما أوّل هذه الاستعمالات أو قدّر ، كان عمله شخصيا لايتفق مع السمة الاجتماعية للغة .

ولكن كتاب النحو العربى حافل بكثير من الآراء الظنية التى مظهرها التقدير والتأويل ومن حق ابن مضاء أن يأخذ بما يفيد كلام العرب فيرفض ذلك كله ، وهو ما يطلق عليه «وصف النص فى مقابل التأويل» وقد تبين أن الأول هو الوسيلة الصحيحة للباحث فى اللغة ، وأن الثانى وسيلة عقلية فلسفية ظنية لا مجال لها فى دراسة لغوية صحيحة .

مظاهر التأويل بغير تأويل

(أ) الحذف والجملة ذات الطرف الواحد

كتابة هذه النقطة تأتى فى مستويين :

الأول : رأى الدراسات اللغوية الحديثة فى الجمل التى يقرر فيها النحاة محذوفات ، وهل يمكن أن يكون ذلك كلاما تاما دون حذف أو لابد من تقدير المحذوف حتى يتم الكلام ؟؟

الثانى : تفسير موقف ابن مضاء عن هذا الموضوع فى ضوء هذه الفكرة .

* * *

المستوى الأول : الجملة ذات الطرف الواحد

المعروف أن الجملة هى مجال البحث الرئيسى فى النحو ، والجملة المفيدة - فى رأى النحاة - لابد فيها من وجود مسند ومسند إليه ، يقول سيبويه تحت عنوان (هذا باب المسند والمسند إليه) «وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك (عبدالله أخوك) و (هذا أخوك) ومثل ذلك قولك (يذهب زيد) فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك (كان عبدالله منطلقا) و (ليت زيدا منطلق) لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[١] »

فهذه «اللابدية» لما تقوم به الجملة قد فرضت عدم استغناء كل من ركنى الجملة عن الآخر ، كما فرضت على المتكلم النطق بهما ، وامتد ذلك إلى الباحثين فى النحو

---

(١) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٧ .

فطبقوا مبدأ «اللابدية» هذا بتقدير أحدهما إذا لم يوجد مع الآخر ، بل استفحل الأمر فقدروهما معا مع خلو الكلام منهما.

والدراسات اللغوية الحديثة لاتعترف بهذه «اللابدية» فى فهم الجملة ، فالجملة حقيقة هى التى تؤدى الفائدة كاملة ، أما تكوينها الشكلى فلا يشترط فيه أن يوجد فى النطق مسند ومسند إليه ، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما ، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد .

يقول فندريس : «والجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعا ، فهى عنصر مطاط ، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة (تعال - لا - أسفاه - صه) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدى معنى كاملا يكتفى بنفسه [1]» .

فتحديد الجملة لايعتمد على وجود ركنيها فى الكلام ، كما لايعتمد على الطاقات الصوتية للإنسان ، فقد تمتد جملة واحدة فتشمل أكثر من نفَس واحد ، وإنما يعتمد على تمام الفهم بوجودها .

وفهم الفائدة التى تؤديها الجملة يعتمد بصفة أساسية على السياق اللغوى الخاص والموقف الاجتماعى المعين الذى تنطق فيه حيث يلتمس من عادات الناس واستعمالاتهم للغتهم ، فمثلا قد ورد فى اللغة العربية الأمثلة الآتية :

١- يومان - يوم لذا ، ويوم لذا

٢- وفى الحديث : التفتُّ فإذا النبىُّ !!

٣- وفى القرآن : لولا دعاؤكم

٤- وفى القرآن : فضربَ الرقاب .

٥- وقال الشاعر :

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح

---

(١) فندريس : اللغة ص ١٠١

وقد فهم المعنى كاملا من الكلمات المفردة التى وردت فيها منذ استعملت إلى الآن، لأن العرف اللغوى العربى ارتضاها كذلك ، وعمل الدارس إزاءها هو أن يصف طريقة استعمال هذه الجمل ذات الكلمة الواحدة ، ليتبين منها ما هو ظاهرة عامة فى الاستعمال، وما هو مثال لم ينطق غيره ، حيث يقوم فهم الجملة وتحديدها على العرف والاستعمال، ويقف منها الدارس موقفا وصفيا لاتحكم فيه .

* وقد تحمس بعض الدارسين المحدثين ففسر هذه الجمل على أساس نفسى إذ يرى أن الجمل نوعان ، نوع منطقى ينطقه المتكلم فى هدوء وتعقل ، وهو ما يتركب من اسمين أو اسم وفعل ، ونوع آخر انفعالى مثل (إياك) و (الأسد الأسد) وهذه ينطقها المتكلم وهو منفعل متوتر ، ولذلك جاءت كلمة واحدة ، ويعلق على ذلك بقوله «فهذه عبارات أكثرها انفعالى ، إن أخضعناها للمنطق ، فقد نقلناها من أسلوب إلى أسلوب، وقطعنا الصلة بين معناها وروحها أو بين منطوقها ونفسية صاحبها [1]».

فهذا الرأى يعتمد على انفعال المتكلم فقط فى تفسير الجمل التى ترد من كلمة واحدة ، والدراسة اللغوية لاتعترف بالانفعال وحده أساسا فى فهم المقصود من المنطوق ، إذ تنظر إليه باعتبار أنه فقط من «العوامل ذات الصلة» وإنما يقوم ذلك الفهم - كما تقدم - على أساس السياق اللغوى والموقف الاجتماعى ، ومهمة اللغوى أن يحدد شكل الجملة المنطوقة وصفاتها معتمدا على ذلك .

* وكما لايكفى الأساس النفسى لتفسير الجمل نحويا ، كذلك يرفض الأساس المنطقى الذى قام عليه فهم النحاة للجملة ، إذ ربطوا بين الواقع والشكل ، أو بعبارة أخرى : فرضوا الواقع الفلسفى على الشكل اللغوى ، أو بمعنى آخر : حتموا الصلة التامة بين المدلول والرمز اللغوى ، على معنى : أن يتحقق فى الجملة النحوية ما يحدث فى الواقع من وجود الذات والحدث وقيام العلاقة بينهما ، أو بعبارة نحوية : وجود المسند والمسند إليه وقيام العلاقة بينهما ، فإذا غاب أحدهما قُدِّر حتى يتفق النص اللغوى مع الواقع الخارجى .

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو العربى فى ضوء اللغات السامية ص ٦١ - ٦٢ .

والدراسات اللغوية الحديثة لاتعترف بهذا الإلزام المنطقى ، ولا تسمح لأحكام المنطق الفلسفية أن تتحكم فى دراسة اللغة ، فليس من اللازم فى الجملة أن يوجد المسند والمسند إليه والعلاقة – ويتضح ذلك بالمثال الآتى :

لنفرض أن شخصا اسمه (محمد) يؤدى شهادة لأحد المتهمين أمام القاضى !! فلا بد فى الواقع من وجود الذات التى هى (محمد) وقيامها بالشهادة ، ولكن لنتصور ذلك المتهم يجيب عن سؤال (من شاهدك؟) بقوله (محمد) فهنا لانستطيع أن نفترض فى دراسة هذا النطق ما حدث فى الواقع .

ومن هنا يفترق المنهج الحديث عن طريقة النحاة فى تناول النصوص ، فالنظر للجملة على أنها حكم منطقى لابد أن يتحقق فى الواقع أدى بهم إلى التأويل والتقدير والبحث عن الناقص ، أما اعتبار اللغة منظمة شكلية تعبر عن الواقع بوسائلها الخاصة فهذا هو أساس الاعتراف بالكلمة الواحدة على أنها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة .

* * *

المستوى الثانى : موقف ابن مضاء من النحاة عن الحذف فى ضوء ما سبق

(أ) لقد وافق ابن مضاء على وجود محذوفات وصفها بأنها لايتم الكلام إلا بها إذا أظهرت ، وحذفها أوجز وأبلغ ، كما سوغ حذفها بأن المخاطب يعلمها وذلك كقوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل : العفوَ) وقوله تعالى (ناقةَ الله وسقياها)

وهو هنا يتفق مع كل النحاة ولايتفق مع ما تقدم من رأى الدراسات اللغوية الحديثة عن الجملة ذات الطرف الواحد، وبخاصة أن هذا النوع –كما قال– كثير جدا .

وقد وصف هذا النوع «بأن الكلام لايتم إلا به» والكلام الذى يقصده هو النص المنطوق «وعدم تمامه» معناه عدم تمام الفائدة به – والنص المنطوق فى الحقيقة يفيد معناه دون حاجة لتقدير المحذوف ، وقد أفاد هذا المعنى فى أمثلته التى سيقت له منذ نطقت للآن .

ووصف هذا المحذوف بعد ذلك «بأنه حذف لعلم المخاطب به» يؤيد وجهة النظر الحديثة فى فهم المعنى دون تقدير المحذوف ، لأن «علم المخاطب به» هو مظهر موافقة العرف على مثل هذه الجمل وفهمها دون تقديره .

(ب) لقد رفض ما عدا ذلك من المحذوفات ، لأن بعضها إن ظهر كان عيًّا مثل (أزيدا ضربته) وبعضها إن ظهر تغيرت الجملة وأصبحت جملة أخرى ، مثل (يا عبدالله).

ورفضه لهذه المحذوفات رفض سليم ، وذلك :

١- لو أظهر ما ادعى حذفه فى (أزيدا ضربته) صارت العبارة (أضربت زيدا ضربته) وهى عبارة متهافتة !! لم تَرِدْ فى اللغة ، أدى إليها القول بالحذف وتقدير المحذوف ، فهذا التقدير إذن مرفوض لغويا .

٢- فى مثل (ياعبدالله) لو أظهر ما ادعى الحذف فيه ، صارت الجملة (أدعو عبدالله) وكلتا الجملتين تختلف فى خصائصها عن الأخرى ، فمن حق كل منهما أن تدرس وحدها ، فلا يفرض على الأولى خصائص الثانية ، فهذا الافتراض مرفوض لغويا أيضا .

(جـ) أما المناقشة المنطقية التى ساقها بعد ذلك لتسويغ رأيه من وجود المحذوف فى نفس القائل أو عدم وجوده مع إبطال كلا الاحتمالين ، فهى مناقشة تدل على براعة عقله وقوة جدله ، لكنها لاتقدم جديدا فى رأيه عن هذا النوع المرفوض ، فهى اجتهاد ذهنى له ، والدارس الحديث لايسلك مثل هذه الطريقة فيما يقبل أو يرفض من مسائل اللغة .

(د) وبناء على ذلك ، فإن مراجعة ما حصره صاحب «الخصائص» من مظاهر ما أطلق عليه اسم «الحذف» يكون الرأى فيها كما يلى :

(١) حذف الجملة الفعلية كلها : لا حذف فيها إطلاقا ، والجمل التى ادعى حذف الجملة فيها تدرس مستغنية بنفسها ، مثل القسم (والله لافعلت) أو على أنها من الجملة ذات الطرف الواحد ، مثل (خيرَ مقدم)

(٢) حذف الاسم : لا حذف فى كل ما عدوه من صنوفه ، وهى نوعان :

- ما ادعى فيه الحذف وهو ليس ركنا اساسيا يدرس جمله مستغنية بنفسها مثل الجمل التى ادعى فيها حذف الصفة أو الموصوف أو الظرف
- وأما ما ادعى فيه حذف أحد ركنى الإسناد فهو من الجملة ذات الطرف الواحد.

(٣) حذف الفعل وحده : فى مثل (إذا السماء انشقت) - لا حذف مطلقا والجملة هنا كاملة مبتدأ وخبر ، وأمثالها كثير .

(ب) الاستتار وشكل الصيغة والجملة

منهج كتابة هذه النقطة يتدرج فى مستويين هما :

الأول : عرض منهج الدراسات اللغوية فى تحليل الصيغ التى ادعى فيها الاستتار .

الثانى : تفسير آراء ابن مضاء فى ضوء ذلك .

المستوى الأول : التحليل الشكلى لصيغ الاستتار

يطلق المصطلح «مورفيم Morpheme» على ما يحدد العلاقة بين الكلمة والكلمة الأخرى صرفيا ، فالمورفيم غالبا ما يكون عنصرا أوعدة عناصر صوتية تحدد علاقة الكلمة بغيرها فى توزيعها الصرفى من حيث الاسمية والفعلية ، وجنسها من حيث التذكير والتأنيث، ونوعها من حيث الإفراد والتثنية والجمع - وغير ذلك

وقد يكون المورفيم هو موقع الكلمة فى الجملة حيث يتبين به علاقتها بغيرها من حيث وظيفتها النحوية والدلالية ، والبحث فى كل ذلك يطلق عليه «المورفولوجيا» .

وعلى أساس ذلك يمكن أن تحلل الصيغ التى ادعى فيها الاستتار حيث تبين العناصر الصوتية التى تختص بكل صيغة ادعى فيها الاستتار .

«فالمورفيم» الذى يحدد أن (ضَرَبَتْ) فعل مسند إلى المفردة الغائبة هو الصوت

(تْ) وفى (يَضْرب) مورفيم صوتى هو العنصر الصوتى (يَ) وهو سابقة يحدد أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب فى مقابل (تَضْرِب وأضْرِب ونَضْرِب) ..... وكلمة (اضْرِب) الهمزة المكسورة فيها مورفيم صوتى يدل هو وسكون الباء وحركة الراء على أن الكلمة فعل أمر للمخاطب المفرد المذكر ، فى مقابل (اضْربى) التى تتميز بعنصر مورفيمى جديد هو الياء المدودة المتطرفة التى حددت أن الأمر هنا للمخاطبة المفردة المؤنثة ، فالكلمات (ضرب - ضربتْ - اضْرِب - أضربْ - تضرب - يضرب) كل منها يتميز عن الآخر بعنصر صوتى هو الذى يبين نوع إسنادها ، أو بعبارة أخرى : هو الذى يبين دلالتها الشكلية على نوع الفاعل وعدده .

ومثل ذلك أيضا المشتقات ، ففى اسم الفاعل مثلا (ضَارِب - ضَارِبَة - ضَارِبان - ضَارِبَتان - ضَارِبون - ضَارِبات) العلاقة تتحدد بينها من حيث دلالتها على الفاعل - جنسه وعدده - باشتمال كل صورة على عناصر صوتية تتحدد بها دلالتها على الفاعل.

وقد رسم «برجشتراسر Bergstrasser» ثلاثة جداول لتعبير اللغة العربية عن الضمير مع الأفعال ؛ ماضيها ومضارعها - وإليك جدولين منها يتبين منهما كيف يعبر الفعل شكليا عن الضمير فى الأفعال التى فيها الاستتار .

(انظر الصفحة التالية)

جـدول(١)

ضمائر المتكلم والمخاطب المنفصلة والمتصلة المرفوعة

التكلم والخطاب	المنفصل	المتصل المرفوع في الماضي	المتصل المرفوع في المضارع
المتكلم المفرد	أنا	تُ	أ
المتكلم الجمع	نحن	نا	نَ
المخاطب المفرد المذكر	أنتَ	تَ	تَ
المخاطب المفرد المؤنث	أنتِ	تِ	تَيْ
المخاطب المجموع المذكر	أنتم	تُمْ	وا
المخاطب المجموع المؤنث	أنتُنَّ	تُنْ	نَ
المخاطب المثني	أنتما	تُمَا	ـا

«التطور النحوى ص ٤٨»

جدول رقم (٢)

ضمائر الغائب فى العربية

	المفرد		المجموع		المثني	
	المذكر	المؤنث	المذكر	المؤنث	المذكر والمؤنث	
المنفصل	هو	هي	هم	هُنَّ	هما	
المتصل المجرور والمنصوب	ـه	ـها				
المتصل المرفوع في المضارع	يَـ	تَـ	و	نَ	يَـا	تَـا

«التطور النحوى ص ٥١»

وقد علق على ذلك «بأنه لايوجد فى الغائب ضمائر متصلة مرفوعة خاصة بالماضى»

(أ) فى الجدول الأول

١- المتكلم المفرد مع الفعل المضارع مثل (أقرأ) والذى يدل على الضمير فيه هو العنصر المورفيمى (أ)

٢- المتكلم الجمع مع الفعل المضارع مثل (نقرأ) والذى يدل على الضمير فيه العنصر المورفيمى (نَـ) .

٣- المخاطب المفرد المذكر مع الفعل المضارع مثل (تقرأ) والذى يدل على الضمير فيه هو العنصر المورفيمى (تَـ)

(ب) فى الجدول الثانى

١- الغائب المذكر المفرد المرفوع مع الفعل المضارع ، مثل (يقرأ) والذى يدل على الضمير فيه هو العنصر المورفيمى (يَـ)

وقد ذكر عن الماضى أنه لاتوجد ضمائر الغائب خاصة به ، وربما كان المقصد أنه لايزاد فيه عناصر جديدة على أصل المادة للدلالة عليه ، لكن شكل الصيغة للماضى يدل عليه .

ولم يتعرض لفعل الأمر مثل (اضْرِبْ) وقد تبين فيما سبق عناصره الصوتية للدلالة عليه فى الصيغة وهى «الهمزة المكسورة وسكون الباء وحركة الراء فى مثل (اضْرِبْ) .

* * *

من هذا العرض السابق تتضح الطريقة الشكلية التى تعبر بها الأفعال - وبخاصة ما ادعى فيها الاستتار - والمشتقاتُ عن الفاعل من حيث جنسه وعدده ، كل ذلك دون أن يكون هناك شىء مختبىء أو مستتر .

إن السبب الذى جعل النحاة يقولون بالاستتار يعود إلى أفكار دخيلة من المنطق، ومن هذه الأفكار :

١- استحالة وجود حدث دون أن يكون له محدث ، وقد فهموا - كما سبق ذلك - أن الفعل يدل على الحدث والزمان فقط ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير فاعل محدث .

٢- حتمت مقولة «المكان» المنطقية أن يكون الفاعل بعد الفعل ، وخضوعا لهذه الفكرة لابد أن يكون المستتر بعد الفعل ، ففى (محمد جاء) لابد للفعل (جاء) من فاعل محدث ، ولابد أن يكون هذا الفاعل بعد الفعل .

والواقع أن هذا التفكير دخيل فى دراسة اللغة ، لأن اللغة تقرأ كما تظهر دون أن تفرض عليها قواعد ذهنية ، وقد تبين من هذه القراءة أن الصيغ التى ادعى فيها الاستتار تدل بنفسها على الفاعل دون استتار .

* * *

المستوى الثانى : موقف ابن مضاء من النحاة فى ضوء ما سبق

(أ) قرر ابن مضاء أن الأسماء المشتقة تدل على الصفات وعلى أصحابها ، أو بعبارة أخرى : تدل على الأحداث وفاعليها دلالة قصد ، وفطنة ابن مضاء لهذه السمة فى الدلالة الشكلية للمشتقات تدل على إحساس لغوى سليم ، نلتقى معه فيه الدراسات اللغوية الحديثة .

أما ماذكره عن منشأ الفكرة لدى النحاة - من القياس العقلى والعامل - فهو نقاش للنحاة بمنطقهم ، يدل على تعمقه الفكرة ، إذ يكفى من وجهة النظر الحديثة بيان الخصائص الشكلية فى دلالة المشتقات .

(ب) الأصالة اللغوية لابن مضاء فى تحليل الأفعال التى فيها الاستتار تبدو فى أمرين :

الأول : قوله بدلالة الفعل بلفظه على الفاعل ، وهو فى ذلك قد سبق المنهج

الوصفى الحديث ، حيث يقتصر فى فهم اللفظ على ظاهره دون البحث عن باطنه ، لأنه زيادة لا فائدة فيها .

الثانى : ما ساقه من تحديد العناصر التى تدل على الضمير فى الأفعال من قوله «ألا ترى أنك تعرف من الياء من «يعلم» أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف فى (أعلم) أنه متكلم ، ومن النون في (نعلم) أنه متكلمون ، ومن التاء في (تعلم) مخاطب أو غائبة» – وهو بذلك يتفق مع ما سبق من سلوك «المورفولوجيا» بالتعبير صوتيا عن العلاقات بين الصيغ ، وجداول «برجشتراسر Bergstraess » عن تعبير الفعل فى اللغة العربية عن الفاعل تكاد تتفق مع رأى ابن مضاء –

وبتقريره هاتين السمتين فى تحليل أفعال الاستتار – بصرف النظر عن مناقشته العقلية للنحاة – يدخل من أوسع الأبواب للدراسات اللغوية الحديثة .

(جـ) الحل الذى قدمه لمنع إضمار (أن) ملخصه : أن الفعل ينتصب بعد (الفاء والواو) فى الأجوبة الثمانية ، وهو حل – كما قيل ذلك فى مكانه – يعتمد على شكل النطق ، فالفعل لاينتصب بالفاء أو الواو ولا تنصبه (أنْ) مضمرة.

واللغوى الحديث يسلك المسلك نفسه الذى رآه ابن مضاء عن الأفعال المنصوبة التى اختبئت فيها (أنْ) عند الكثرة من النحاة ، وحقيقة الأمر أنها لم تكن موجودة على الإطلاق كما قال ابن مضاء .

جـ– صوغ المصدر ومظاهر الموقع الاعرابى

– فرق ابن مضاء بين الجمل التى فيها (أن والفعل) وبين ما فيها (المصدر المؤول) وقد قام تفريقه بينهما على أساس الدلالة ، فدلالة الأول غير دلالة الثانى .

واللمحة الجديدة التى فطن إليها أن كلا الأمرين – قبل وبعد التأويل – مختلف عن الآخر ، وهو فى ذلك يفارق النحاة حيث جعلوا الأول وسيلة للثانى – وتوافقه فى ذلك

الدراسات اللغوية الحديثة حيث تدرس كل جملة منهما على حدة ، وتقرر خصائصها وحدها ما دام شكلها مخالفا فى صفاته شكل الأخرى .

لكن الأساس الذى فرق على أساسه ابن مضاء هو الدلالة ، والدلالة تصلح للتفريق على مستوى الـ «Semantics» أما التفريق بين الجمل نحويا فيقوم على أساس وظائف الكلمات باعتبار دلالتها على الأبواب النحوية .

ففى الآية القرآنية (وأن تصموا خير لكم) صاغ النحاة من (أن والفعل) مصدرا، فصار الكلام (صيامكم خير لكم) ولكن الدراسات اللغوية الحديثة تفرق بين هذين تماما - وهى بذلك توافق ابن مضاء - لأن الوظائف التى تؤديها الآية كما وردت فى نص القرآن غير الوظائف فى الكلام المدعى أنه غاية الأول .

- إن ضرورة صوغ المصدر قد نشأت لدى النحاة نتيجة الربط بين أمرين ينبغى التفريق بينهما هما «الحالة الإعرابية وعلامات الإعراب» والحالات الإعرابية هى «الرفع والنصب والجر والجزم» وقد فهم النحاة أن كل حالة إعرابية لابد لها من علامة إعرابية ، فإذا لم تظهر فى الجمل فهى فى محل كذا ، وإذا لم تظهر العلامة على (أن والفعل) فلا بد من صوغ مصادر تظهر عليها الحالات الإعرابية فى علامات إعرابية -

والواقع أنه ليس من الضرورى التلازم بين الأمرين ، فقد يعبر عن الحالة بعلامة شكلية وقد لايعبر عنها ، والأمر مرجعه إلى العرف اللغوى فى الكلمات والجمل «فالحالة يمكن أن تلحظ فى الذهن لأنها أمر اعتبارى ، أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ ، بل إنه يقال أو لايقال ، ولا ثالث لهذين الاحتمالين [١] » .

وعلى ذلك قد تلحظ حالة إعرابية فى الفعل مع الحروف التى أطلق عليها «حروف المصادر» ومع ذلك لايبحث عن علامة إعرابية شكلية ، وبالتالى لايحتاج لصياغة مصدر لهذه العلامات التى لن تذكر على الإطلاق !!

---

(١) دراسات نقدية فى النحو العربى ص ٤٨ .